

المجتمع المدني العالمي ودوره في قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد

أنور محمد فرج محمود¹ و نزمين حسين أحمد²

¹ قسم الدبلوماسية والعلاقات العامة، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السلبيانية، إقليم كردستان، العراق.

² طالبة ماجستير، جامعة التنمية البشرية، السلبيانية، إقليم كردستان، العراق.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال تناول المنطلقات الفكرية للمجتمع المدني العالمي، وبيان الرؤية المستقبلية له من أجل تعزيز مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة من خلال إرساء دعائم الديمقراطية والحكم الرشيد، وذلك عن طريق إثارة التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني العالمي؟ وما أبرز التطورات التي مر بها؟
- كيف يساهم المجتمع المدني العالمي في تعزيز قيم الديمقراطية؟
- كيف يساهم المجتمع المدني العالمي في تعزيز آليات الحكم الرشيد؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المجتمع المدني العالمي في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أبرزها ما يأتي:

- تقديم تصور أكاديمي عن ماهية المجتمع المدني العالمي، بعد ازدياد الاهتمام به، على أثر انتشار العولمة والتقنية الحديثة، التي جعلت العالم بمثابة قرية كونية صغيرة.
- تحديد الدور المحوري الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العالمي على الساحة الداخلية للدول.
- بيان العلاقة التي تربط بين منظمات المجتمع المدني العالمي والمنظمات الحكومية الرسمية وغير الرسمية خاصة في ظل تشابك المصالح، وكثرة الخلافات الداخلية في العديد من الدول.
- بيان الاسهامات التي قدمها المجتمع المدني العالمي للدول في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد.

فرضية البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، يتبنى البحث فرضية مفادها: "كلما ازداد نشاط المجتمع المدني العالمي في مجال الاهتمام بقيم وقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد، يؤدي ذلك إلى تعزيز أسس التعاون من أجل تحقيق السلم الاهلي وأرساء معايير الديمقراطية والحكم الرشيد على المستوى المحلي والمجتمعات الداخلية".

المستخلص- سعى هذا البحث لمعرفة دور منظمات المجتمع المدني العالمي في قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد، ووجد بأنه وعلى الرغم من كون هاتين القضيتين من صميم الشأن الداخلي والسيادة الوطنية، فقد وجد المجتمع المدني العالمي شرعية له في ممارسة دوره، من أجل تعزيز هاتين القيتين. وأشار البحث إلى أهم الإنتقادات الموجهة لأداء منظمات المجتمع المدني العالمي في قضيتي الديمقراطية والحكم الرشيد.

الكلمات الدالة- المجتمع المدني العالمي، الديمقراطية، الحكم الرشيد.

1. المقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة شهدت دول كثيرة تحولات سياسية كبيرة نحو تطبيق آليات الديمقراطية والحكم الرشيد في أنظمتها السياسية، وقد رافق ذلك نشاطاً واضحاً لمنظمات المجتمع المدني العالمي في عملية صنع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. الأمر الذي ساهم في انتقال قضايا السياسة العامة من محيطها الداخلي إلى محيطها العالمي، في محاولة لصياغة منظومة قيم عالمية قابلة للتحقيق في مختلف دول العالم على المستوى المحلي، وذلك من خلال صياغة معايير عالمية تفتقرها الدول والمؤسسات العالمية الرسمية وغير الرسمية في قضايا مثل الديمقراطية والحكم الرشيد.

لذلك لم يعد دور المجتمع المدني العالمي يقتصر على القضايا العالمية، التي تتعلق بالبيئة العالمية وقضايا السلام العالمي وحسب؛ إنما توسعت نشاطاته لتشمل الكثير من القضايا الداخلية، على الرغم من كل الصعوبات التي تواجه هذا النشاط، بسبب قضايا سيادة الدول وقضايا الأمن القومي للدول.

من هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة للتحقيق من منجزات التغيير والبناء والتطوير والمشاركة من قبل منظمات المجتمع المدني العالمي في مختلف القضايا الداخلية، والعمل مع مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل بناء الديمقراطية والحكم الرشيد. فضلاً عن المبررات الموضوعية التي تتمثل في نقص الدراسات في مجال المجتمع المدني العالمي ودوره في قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد في المكتبة العربية والكوردية وذلك لحدائثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال، والتي تتلقى إهتماماً من لدن المفكرين والباحثين.

الإطار النظري للبحث ومنهجيته:

ولكن نقطة البداية، وفي أغلب الأحيان نقطة الخلاف، فيما يتعلق بتعريف المجتمع المدني العالمي، تبدأ من قضية هل يجب أن يعرف في بعده الهيكلي أو في بعده المعيارى؟ لذلك يجب توضيح هذين البعدين:

أ. **البعد الهيكلي:** يعني التركيز على الفواعل والمؤسسات المكونة له، وفقاً للتقرير الصادر عن لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي" يغطي مصطلح "المجتمع المدني العالمي" عدداً وافراً من المؤسسات والروابط الطوعية والشبكات: التجمعات النسائية، والنقابات، والغرف التجارية، والتعاونيات الزراعية أو الاسكانية، واتحادات رعاية الأحياء، والمنظمات ذات التوجه الديني وغيرها. وتوجه هذه المجموعات اهتمامات كثيرة من المجتمعات وطاقتها خارج إطار الحكومة (لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، 1995، ص 53).

ب. **البعد المعيارى:** يركز على الاهتمام بالقيم والأهداف التي تحاول هذه الفواعل الجديدة تحقيقها فمكونات المجتمع المدني العالمي، سواء من المنظمات الدولية غير الحكومية أو الأفراد المنخرطين في أنشطة عالمية، تتفاعل مع بعضها البعض وتتقود أنشطتها الاجتماعية المشتركة عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات والدول بأدنى حد ممكن من العنف وأعلى درجة من احترام مبادئ المدنية (John Keane, 2001).

إذا أخذنا هذين البعدين في الاعتبار، وبحسبنا عن مساهمات الباحثين المهتمين بالموضوع، نجد أن مساهمات (ماري كالدور، Mary Kaldor) عن المجتمع المدني العالمي رائدة وعميقة، ففي محاولتها للتعريف قامت بطرح ثلاثة "نماذج معرفية Paradigms" رئيسية، وهي: (Mary Kaldor, 2003, P. 588-90)

أ. **(نسخة النشطاء، Activist Version):** واستخدم من قبل الحركات الاجتماعية الجديدة، وهي الحركات التي تطورت بعد عام (1968) واهتمت بالقضايا الجديدة، مثل السلام، المرأة، حقوق الإنسان، البيئة، وغيرها. وفي نهاية التسعينيات، ظهر ما يسمى بـ "الحركة المضادة للعولمة Anti-globalization Movement"، التي اهتمت بالعدالة الاجتماعية العالمية.

ب. **(نسخة الليبرالية الجديدة، Neoliberal Version):** واستخدم من قبل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية. وأصبح جزءاً من "جدول أعمال السياسة الجديدة New Policy Agenda". وفهم كثنى خاص بالغرب؛ وكالية لتسهيل إصلاح السوق ومقدمة للديمقراطية البرلمانية.

ج. **(نسخة ما بعد الحداثة، Postmodern):** وضمن هذا السياق ينتقد علماء الأنثروبولوجيا مفهوم "المجتمع" كمفهوم "مركزي أوربي"، ويقرحون بأن المجتمعات غير الغربية لها الإمكانية لتقدم شيئاً مشابهاً للمجتمع المدني الغربي، لكن ليس بالإستناد إلى الفلسفة الفردية. ومثلاً، في المجتمعات الإسلامية هناك المؤسسات الدينية التي يمكن أن تلعب دوراً رقابياً على الدولة.

إن مفهوم المجتمع المدني العالمي قد نشأ من معاناة المجتمعات العالمية وسيطرة النظام الدولي (الدولة) على مقدراته، وفشله في تقديم حلول مقنعة للجواهر في المجتمع العالمي، فضلاً عن التطورات التي رافقت العولمة وتقنيات التواصل الاجتماعي العالمي الجديد. واتخذ المفهوم أبعاداً وأطراً متعددة عكست توجهات واتجاهات نظرية عدة مثلت مختلف الاتجاهات الفكرية، الأمر الذي زاد من تعقيد المفهوم؛ بيد أنه ظل محصوراً بمجموعة من المؤسسات والهياكل خارج نطاق الدولة وسيادتها، في محاولة لصياغة قيم عالمية تساهم في تعزيز حرية ورفاهية الإنسان.

هكذا تنوعت التعريفات المقدمة للمجتمع المدني العالمي انطلاقاً من الخلفيات والمرجعيات الفكرية والنظرية ولكننا نستطيع فرز أبرز ركائز المفهوم في النقاط الآتية: (رباح حسن الزيدان، 2011)

من أجل تناول مشكلة البحث وتحقيق أهدافه وإثبات فرضيته، تم الإعتماد على إطار نظري مناسب للبحث، وذلك بالإعتماد على أدبيات (النظرية الليبرالية) في مجال العلاقات الدولية وكيفية تناولها لدور الفاعلين من غير الدول من المنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وتأثيرها على قرارات وسياسات وسلوك الدول في تلك المجالات، وتمت الاستفادة من:

1. (المنهج المؤسسي): وذلك في تناول تأثير منظمات المجتمع المدني العالمي بوصفها فاعلاً مؤسسياً على المستويين العالمي والمحلي.
2. (منهج الإتصال): لأن منظمات المجتمع المدني العالمي تعتمد في تنفيذ نشاطاتها وجمع معلوماتها لاسمياً في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد على استخدام وسائل المذكورة في منهج الإتصال بما يضمن تدفق المعلومات على جميع الأصعدة.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات إلى ثلاثة مطالب رئيسية، المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني العالمي، المطلب الثاني: دور المجتمع المدني العالمي في قضايا الديمقراطية، المطلب الثالث: دور المجتمع المدني العالمي في قضايا الحكم الرشيد.

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني العالمي

لقد حظي المفهوم (المجتمع المدني)، بإهتمام الكثير من الكتاب والمفكرين، وشهد تعريفات عدة، وهي على درجة كبيرة من السعة والشمول، التي لا يمكن الإحاطة بها جميعاً؛ بيد أن ذلك لا يعني من الوقوف عند أبرز هذه التعريفات، والمكونات التي تشمل مفهوم المجتمع المدني بعامة، والمجتمع المدني العالمي على وجه الخصوص، ومن ثم من خلالها يمكن تحديد الأدوار والفاعلية، اللتين يمكن أن يقوم بهما المجتمع المدني العالمي، لاسمياً وإن فاعليته ماعاد قاصراً على المجتمعات الداخلية وعلاقتها بالدولة؛ وأما توسع الأمر إلى الفضاء الدولي وعلاقته بالدول عموماً والمجتمعات العالمية خصوصاً.

يرجع الحديث عن المجتمع المدني العالمي، إلى نهاية الحرب الباردة، والتحول الكبير على المستوي العالمي، فاستخدم هذا المفهوم ليعكس توجهاً وتحركاً عالمياً جديداً، بدت فيه علاقات الترابط والتشابك بين قضايا البشر في كل أنحاء العالم، ومحاولات للتأثير والتأثر، أو خلق تفاعلات أكثر كثافة، بين مختلف الفاعلين الدوليين ومن بينهم المجتمع المدني العالمي. (د.أماني قنديل، 2008، ص 131)

إن تعريف مفهوم المجتمع المدني العالمي أمر صعب، لأنه مفهوم معقد ومثير للجدل، ويشمل مساحة نشاط واسعة، فهو نظام غير حكومي ديناميكي ونشط، تترايط من خلاله المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية عالمياً، كما يغطي نشاطه في كافة أركان دول العالم وعموم التجمعات البشرية. الذي تنطوي تحت عناوينه مجموعة ضخمة ومتنوعة من المشاركين في أنشطته المختلفة: من جماعات دينية، ومجتمعات الحوار والنقاش، وأساتذة جامعيين، واتحادات العمل، والتجارة، وكذلك مجموعات ممن يُطلق عليهم "المواطنون القلقون المحتمون بمشاكل البشرية" (كايت ناش، 2017، ص 357).

المطلب الثاني دور المجتمع المدني العالمي في قضايا الديمقراطية

إن الديمقراطية وبفعل الاستراتيجيات العالمية الجديدة باتت من أكثر المصطلحات تداولاً، وأضحت حاضرة بوصفها مصطلح سياسي-ثقافي وإيديولوجي، على لسان مختلف الفئات والشراخ الاجتماعية والثقافية والفكرية وحتى الفئات الشعبية؛ وربما يعود ذلك لحاجة المجتمعات إلى الممارسة الديمقراطية. (رشيد عارة، 2010، ص 126)

ولكن ممارسة الديمقراطية ليست أمراً يسيراً، لاسيما في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، فهي "من أعقد أنظمة الحكم السياسية لأنها حافلة بالتناقضات والتوترات، وتتطلب من المثقفين عليها بذل كل جهد وعناية في سبيل إنجاحها، وأن يكون الشعب مؤمناً بقيمتها، مدركاً لأهميتها في الحياة السياسية، وأمرٌ كهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسيين، لأن الحكم الديمقراطي لم يصمم للعمل بكفاءة، بل لجعل النظام عرضة للمحاسبة، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الدستورية وحسب، وإنما يدخل في صلب العلاقات الاجتماعية". (د. عصام سليمان، 1989، ص ص 216-217)

فتاريخ الديمقراطية يدور حول تطور الآليات التي يمارس فيها المواطنون دوراً في تشكيل سياسات الحكومة ومساءلة المسؤولين. ومن ثم يمكن الحكم على فعالية الأدوات الديمقراطية من خلال مدى تقصيرها في توزيع القوة بين المواطنين والقرارات التي تؤثر عليهم. ومن بين الأدوار المختلفة للمجتمع المدني، هناك دور يأتي بسرعة إلى الواجهة من خلال تعزيز الديمقراطية والدعوة إليها، كون الساحات الدولية تتحول بسرعة إلى قوة مساندة لها يتم فيها صياغة السياسات الجديدة، والأدوات التقليدية للديمقراطية حتى لا يؤدي ذلك إلى تأثير ضئيل في هذا المجال. (James W. St.G. Walker and Andrew S. Thompson, 2008, P. 3)

وتجدر الإشارة إلى أن السلوك الديمقراطي، لا يقتصر على السلوك الانتخابي فقط، وإنما يتعدى إلى الحق في الاحتجاج والتظاهر والتأثير على التغيير من خلال التنظيم الاجتماعي. في الوقت الذي يوفر فيه إنتشار الممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بعض الأمل لإضفاء طابع إنساني على الديمقراطية، يمكن أن تساهم الجغرافيا السياسية في المناقشات حولها والعمل كوسيلة تجريبية لإجراء "روابط نظرية بين أفعال الأفراد داخل المناطق والقيم العالمية". (Colin Flint and Peter J. Taylor 2018, P. 218)

فالديمقراطية توجد عندما توجد المسافة الفاصلة بين الدولة والحياة الخاصة على أن يعترف بوجود هذه المسافة المتضمنة لمؤسسات سياسية وبضمنها القانون، فالديمقراطية لا تقتصر على تدابير إجرائية، إذ أنها تمثل مجموعة من الوساطات بين وحدة الدولة وكثرة القوى المجتمعية الفاعلة، وينبغي أن يكون كلا الماعين عالم الدولة وعالم المجتمع المدني، يفترض بهما أن يظلا منفصلين، وأن يكونا في الوقت نفسه مرتبطين أحدهما بالآخرى. (الآن تورين، 2000، ص 40)

ومن هنا تتولد علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في مجالات عدة، فالديمقراطية تتطلب المشاركة المنظمة الواعية المستمرة؛ فضلاً عن أن الحاجة الاجتماعية تتطلب توجيهه وتسيير مؤشرات الديمقراطية من القاعدة إلى القمة، ومن جانب آخر، تظهر هذه العلاقة في حق الاختلاف والتعددية، التي هي في ذاتها إحدى الأجندة المركزية للديمقراطية، هذا فضلاً عن إرتباط الديمقراطية بالحياة الداخلية لمجتمعات المجتمع المدني، فهي تمارس دور مدارس سياسية للتنشئة على الديمقراطية، ومن هنا حق النظر إلى المجتمع المدني كونه دعامة للديمقراطية. (د. عبد الوهاب حميد رشيد، ص ص 87-88)

أولاً: إنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاط أو الكفاح المنطلق من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري على الأقل، بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان.

ثانياً: كما يمكن النظر إليه أيضاً باعتباره ذلك النسيج الذي تكون من الروابط الكفاحية التي نشأة على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ثالثاً: من حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، يمكن القول أنهم أولئك الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم المدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات، والروابط، والنقابات، والهيئات المهنية والمجلس النيابية، والمنتديات الفكرية، وشبكات الاتصالات، والهيئات الدينية. بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

وعلى الرغم من صدقية هذه الركائز وأهميتها للمجتمع المدني العالمي بيد أنها لا يمكن أن تقدم تحديداً مطلقاً لهذا المفهوم فهذه الركائز أعقلت جوانب أخرى تتعلق بدور الهيئات الدولية العالمية والتي كانت مساندة إلى الهيئات السالفة، وأعطتها بعداً وزخماً عالميين ساهما في ترسيخ مفهوم المجتمع المدني العالمي.

وإذا كان استخدام مفهوم المجتمع المدني المحلي جاء لرد على سلطة الدولة؛ فإن المجتمع المدني العالمي جاء كرد فعل لتخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية من جهة وعن وظائفها السياسية أمام إيديولوجية العولمة والشركات العابرة للقرارات من جهة أخرى، وخير شاهد على ذلك حجم الاحتجاجات والتظاهرات التي تصاحب عقد المؤتمرات والاجتماعات الاقتصادية على المستوى الدولي، سواء بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو اجتماعات الدول الصناعية الكبرى والتي تقودها بالأساس حركات مناهضي العولمة. (جلال خشيب، آمال وشنان، 2016)

في هذا البحث نراعي البعدين الهيكلي والمعياري في التعريف، ونعتمد الفهم الواسع للنسخ المتعددة الثلاث لمفهوم المجتمع المدني العالمي، ونعتمد التعريف المقدم من قبل (ماري كالدور) ويمكن تلخيصه في أنه "مجال الأفكار والقيم والمؤسسات والمنظمات والشبكات والأفراد الموجودين بين الأسرة والدولة والسوق، الذين يعملون خارج حدود المجتمعات الوطنية، متمثلة في السياسات والاقتصادات". (Mary Kaldor, Henrietta (L. Moore and Sabine Selchow, 2012, PP. 2-3)

ويمكن تعريف الفاعلين في المجتمع المدني العالمي بأنهم أولئك الذين يمتد نشاطهم في الدفاع عن القيم الإنسانية على الصعيد العالمي، والتي تضم الجمعيات، والروابط، والنقابات، والهيئات المهنية، والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية، والشبكات الانصالية، والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها وطنية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل. وقد يظهر هذا المفهوم من واقع النشاط المدني الوطني، ثم يأخذ بالامتداد إلى المستوى العالمي، وقد يظهر على المستوى العالمي وبأخذ عناصره البشرية من مختلف القوميات القوميات وينظم عمله عبر اتحادات عالمية ومتعددة الجنسيات أو عبر الحركات الاجتماعية. (د. أنور محمد فرج، 2015، ص 240).

3. إن عملية التحول الديمقراطي تنمو بنمو فكرة المجتمع المدني الحاملة لتقييم جديدة تختلف عن تلك التي أشاعها النظام التسلسلي، مثل قيم المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية التعددية.
4. إنها تتطلب بنية مؤسسية تتفق مع واقع المجتمع ومتطلبات الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى وجود ميثاق تعاقدي يتميز بالشمولية، والتضمينية للفضايا المركزية والجوهرية، والتمثيلية.

الفرع الثاني

دعم الديمقراطية بصورة مباشرة

تشير الأدبيات والدراسات المتعلقة بالديمقراطية سواء في بعدها الفلسفي أو السياسي، أو حتى سياقها الليبرالي إلى أحقية الشعب بممارسة السلطة في السولة، والمرجعية الفكرية في ذلك هي التجربة اليونانية القديمة وتقديم نموذج الديمقراطية المباشرة وقدرتهم على ممارستهم لحقهم الشرعي. وكذلك قدرتهم على إنشاء مؤسسات تعكس الإرادة الجماهيرية. (محمد سنوسي، 2018، ص 12) وبناء على هذه الحقيقة يأتي التأكيد على الدور المباشر للمؤسسات المجتمع المدني العالمي في تعزيز الديمقراطية؟ من خلال سعيها إلى جمع الأموال الخاصة والعامة على حد سواء؛ من أجل تنفيذ مشاريع مباشرة في العالم الثالث بين السكان أو توجيه الأموال نحو مشاريع المنظمات غير الحكومية الوطنية. (Laura Macdonald, 1997, P. 7).

ولا تقتصر جهود المنظمات المجتمع المدني العالمية على تقديم المساعدات فقط، وإنما أصدرت المنظمات المدعومة من الإتحاد الأوروبي إعلان مبادئ صادق عليها أكثر من (190) منظمة مدنية، يقدم مجموعة من المعايير الهامة بشأن الوعي الذاتي والمساءلة بين منظمات مراقبة الانتخابات، وتُشكل المنظمات التي صدقت على هذا الإعلان (الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين)، ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى دعم وتطوير المراقبة المدنية للانتخابات في العديد من الدول، من أجل تعزيز الشفافية وثقة الجمهور في نزاهة العملية الانتخابية. (مكتب مطبوعات الإتحاد الأوروبي، 2016، ص 22).

ومن خلال ذلك، عد المجتمع المدني العالمي أحد الفواعل في قضايا دعم الديمقراطية وإستناداً إلى الإحصاءات التي جمعها لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، كانت وتيرة الزيادة في التمويل الرسمي للمنظمات غير الحكومية في دول مثل الدنمارك وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مثيرة للغاية، فعلى سبيل المثال أن أكثر من مليار دولار أمريكي من المساعدات على مستوى العالم يتم توجيهها عبر المنظمات غير الحكومية.

(David Lewis, 2001, PP 155-156)

وتجدر الإشارة إلى دور المجتمع المدني العالمي في تعزيز مفهوم العمل الديمقراطي من خلال تأسيس صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDF) في عام (2005) لتمويل منظمات المجتمع المدني الداخلية التي توفر التدريب الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة. فمثلاً بعد عقود من الحكم العسكري، إتخذت ميانمار في عام (2011) أولى خطواتها نحو الديمقراطية. إذ تبنت أولى جهود المجتمع المدني لتعليم المهارات السياسية من خلال مشهد مناظرة التربية من أجل الديمقراطية، التي تعلم الشباب تنمية مهاراتهم في التفكير النقدي وتشجعهم على الدفاع عن حقوقهم. (Barbara Jean Hosto-Marti, 2016, P. 38)

ومن جانب آخر، تسعى منظمات المجتمع المدني العالمي للتأثير على الجدل السياسي حول نزاهة السياسيين والمسؤولين والشركات وغيرهم من الذين يصوغون السياسات؛ لذلك فإن قادة المجتمع المدني هم النواة الأهم لصياغتها مع تزايد نفوذهم. مع أن منظمات المجتمع المدني مكتملة للديمقراطية التقليدية وليست بدائل لها. قد تكون أكثر ثقة من الأحزاب

يمكننا إكتشاف طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني العالمي بالديمقراطية، من خلال الإجابة على تساؤلين: الأول، كيف يساهم المجتمع المدني العالمي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني المحلي بوصفها إحدى آليات نجاح الديمقراطية؟ والثاني، ما هو الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني العالمي في المساهمة المباشرة في دعم الديمقراطية في مختلف دول العالم؟

الفرع الأول

دعم الديمقراطية عن طريق منظمات المجتمع المدني المحلي

إن مسألة طرح الديمقراطية في سياق المتجاوز لنطاق الولاية الوطنية والعاير للجنسيات مشكلة جديدة من نوعها، فنقل آليات إجراءات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية من مستوى الوطني إلى مستوى العاير للجنسيات عند إتخاذ القرارات هو كما يبدو لنا مستحيل الحدوث، ولأجل ذلك فإن تطوير شرعية ديمقراطية يتطلب تهئية وجود مواطن إتحادي وعالمي بإختصاصات متزامنة مع مجالات سياسية، حيث إن تطوير شرعية ديمقراطية لا تتأسس من المنظور الإقليمي، بل من منظور الوظيفة التي تؤديها والقطاعات الممتثلة لها. (كلاوس ليفجي، 2011، ص ص 208-209)

يبدو أن ظهور المجتمع المدني العالمي يعد شرطاً مسبقاً محملاً للديمقراطية على الصعيد العالمي، على الرغم من إنه غير ضامن لها، وقد يسرت أوجه التقدم في مجال الإتصالات والمعلومات في نشر السلطة في جميع أرجاء المجتمع ونقلها في أغلب الاحيان من الهياكل المتسلسلة إلى الجماعات الصغيرة، وزيادة قدرة الجماعات المتفرقة على الإتصال، والواقع إن القدرات التي تنطوي عليها الشبكات العاملة التي تعطي شكلاً وقوة جديدين للمجتمع المدني وتسهل الشركات القائمة مع المؤسسات الحكومية الدولية (لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ص 3)

من أجل تحقيق ذلك، ساعدت مؤسسات المجتمع المدني العالمي في تأسيس بعض المنظمات التي تهدف إلى المساعدة في عملية التحول الديمقراطي، وهي منظمات محدودة وقليلة، وتنشط بين الفينة والأخرى؛ لاسيما أوقات الانتخابات، والدليل على ذلك إن أغلب هذه المؤسسات لم تتمكن من ممارسة ضغط حقيقي على الأنظمة السياسية عبر إمتلاكها بنية تنظيمية متطورة، وقاعدة جاهرية تستطيع من خلالها التأثير على مسارات التطور داخل النظام. ومن هنا ترتبط عملية التحول الديمقراطي بمؤسسات المجتمع المدني بعلاقة طردية، فكما كانت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة أو مفككة، كلما كانت عملية التحول الديمقراطي أصعب، لأن الضغط على النظام يكون ضعيفاً ومحدوداً.

ولابد من الإشارة إلى أن المساعدة في عملية بناء مجتمع مدني محلي ليست من الأمور السهلة؛ لاسيما في الدول التي شهدت نظاماً تقليدياً أو دكتاتورياً؛ الأمر الذي يستوجب إنجاح عملية التحول ديمقراطي لهذه الأنظمة إلى مجموعة من المتطلبات، لعل من أبرزها: (د. رضوان زيادة، 2006، ص ص 85-90).

1. انها تتطلب إعادة تحسين البرامج الاقتصادية والتنموية، وتكون العلاقة قائمة على المحاسبة والمساءلة بدلا من المحسوبية الضيقة التي تعطي حافر ضئيل لنزوي السلطة في التركيز على رفاهية المجتمع، فالميزة التنموية تتحقق في الديمقراطية اعتباراً من مبدأ المراجعة والموازنة في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) للآخرى بغية الوصول الى نقطة موازنة لخدمة الصالح العام.
2. إن عملية التحول الديمقراطي عملية نمطية، تحتاج إلى أن تسود قيم ثقافية ديمقراطية، وان لا يتم النظر الى القيم الثقافية بنظرة سكونية غير قابلة للتحول والتبدل ولا تحاول النفاذ الى الاصول الاجتماعية والسياسية التي اتاحت لهذه القيم الثقافية بالظهور.

ويتضح من ذلك إن آليات الحكم الرشيد هو بنية مؤسسية تقوم من خلال تضافر قطاعات الدولة (التشريعي - الحكومي - القضائي)، مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل خلق الإلتزام العام بمضامين الحرية والحقوق الإنسان ومبادئ الإدارة العامة الرشيد الآخذ بآليات الشفافية والإفصاح والمساءلة (عادل جارالله معرب، 2020، ص 110).

من هنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد في تشكيل الحوكمة العالمية مع القطاع العام في حقبة العولمة الجهات الفاعلة الجديدة. وهكذا ارتبطت الحوكمة تقليدياً بمؤسسات الدولة. ومع ذلك، في الاقتصاد المعولم، هذا المفهوم لا يتزامن مع الواقع. تؤثر المشاكل السياسية والاقتصادية مثل الفساد بشكل متزايد على أكثر من دولة. لم يعد من الممكن البحث عن الحلول على المستوى الوطني فقط من قبل الجهات الحكومية. بما أن المؤسسات الحاكمة التقليدية تفقد نفوذها، فإن الحكم ينشأ فراغاً. مع أن منظمات المجتمع المدني تملأ هذه الفجوة وتتطور إلى "قطاع ثالث" حقيقي يكمل الجهات الحكومية والتجارية (Robert I. Rotberg, 2009, P. 416)

وهكذا تزايدت أهمية المجتمع المدني العالمي في عالم اليوم؛ وأصبح يشكل بثقله ما يشبه الضمير العالمي؛ بصورة أقلق وأخرجت الدول التي غالباً ما تتذرع بكونها الأجدر بتمثيل المواطنين محلياً ودولياً. وأبرزت الممارسات أن المجتمع المدني ليس خصصاً للدول والحكومات بقدر ما أضحي شريكاً حقيقياً في تحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية والسلام العالمي؛ وما زالت محامه في تطور مستمر؛ بفعل التحولات الدولية المتسارعة التي فرضت إشراكه في تدبير عدد من القضايا والمشكلات الدولية والمحلية (إدريس لكريني، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني العالمي تمارس نفوذها في الحكم الرشيد على المستوى المحلي من خلال تنظيم الناس والموارد عبر الحدود الوطنية في السعي لتحقيق الأهداف الجماعية وتوجيه الكثير من جهودها لاعادة صياغة السياسات التي تنتهجها الحكومات على الصعيدين القومي والمحلي من خلال وكالات تنظيمية عالمية تميل إلى ممارسة نفوذها من خلال: (David Held, Anthony Mc Grew, 2004, P. 141)

1. تشكيل المواقف العامة والهويات.
2. تغيير جدول أعمال السياسة المحلية والوطنية والعالمية.
3. تزويد المجتمعات المحلية والمواطنين بقناة للدخول إلى محافل صنع القرار العالمية.
4. ممارسة السلطة المعنوية أو التقنية.
5. تسعى إلى جعل الحكومات والهيئات الدولية خاضعة للمساءلة عن أفعالهم وقراراتهم.

وهكذا يبدو أن المجتمع المدني العالمي أضحي بشكل جزء من عملية أوسع، هي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي، إذ يقوم بدور القاطرة لعملية التحول الديمقراطي في الداخل من خلال النضال الضروري لاستهلاك ووضع استراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور، ويمكن ملاحظة ذلك في أحداث (15 شباط 2003)، إذ عمل المجتمع المدني العالمي أعظم مسيرات حاشدة في (6000) مدينة وأكثر من (70) دولة المناهضة للحرب الامريكية ضد العراق. (رباح حسن الزيدان، 2011) وعلى الرغم من أن هذه المناهضة لم تأت أكلها ولم تمنع الحرب، لكنها كانت دلالة على فاعلية المجتمع المدني العالمي على أن يكون حجة يحسب لها حساب في إتخاذ القرارات المحلية والدولية.

وعلى صعيد آخر تحاول منظمات المجتمع المدني العالمي القيام بمواجهة الحكام المستبدين، ويمكن أن نستدل على سبيل المثال بالجهود التي قامت بها (منظمة هيومن رايتس ووتش) في الدعوى القضائية التي أقيمت في لندن ضد دكتاتور التشيلي السابق (أوغستو بينوشيه)؛ إذ ساهمت في الدفاع عن المبدأ القائل بإمكانية محاسبة رؤساء الدول السابقين على جرائم حقوق الإنسان. كما تقود (هيومن رايتس ووتش) حملة دولية

السياسية والحكومات، لكن هذا لا يعني أنها تحل محل العمليات الديمقراطية التقليدية؛ في الواقع يلعبون أدواراً مختلفة للتأثير على السياسة، فهُم بحاجة إلى حكومات وعمليات برلمانية تعمل بشكل جيد. (James W. St.G. Walker and Andrew S. Thompson, 2008, P. 20)

وهذا أصبحت الديمقراطية معياراً عالمياً، ويمكن أن يؤدي الفشل في تبني هذا المعيار إلى عقوبات من قبل المجتمع الدولي الأوسع أو حتى استبعاده. يمكن لمجتمع مدني عالمي قوي أن يشجع على تشكيل وتعزيز إستقرار الحكم الديمقراطي على المستويين الوطني والدولي. "يتم تعزيز فرص الديمقراطية المستقرة إلى الحد الذي يكون فيه لدى الجماعات والأفراد عدد من الآليات الشاملة ذات الصلة بالسياسة". (Barbara Jean Hosto-Marti, 2016, P. 40)

يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني تلعب أدواراً مهمة في عملية التحول الديمقراطي، من أبرزها: نشر ثقافة حقوق الانسان، توعية المجتمع بمزايا الحكم الديمقراطي، نشر ثقافة التسامح والتعددية السياسية، وفضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، والقيام بدور رقابي على الإنتخابات التي تجري في البلاد، والنقاش والحجاج العقلائي والتفاوض في المجتمع المدني الذي يؤدي إلى الوصول إلى معايير منصفة للحوار الديمقراطي. (بهاءالدين محمد، 2011)

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن علاقة المجتمع المدني العالمي والديمقراطية هي علاقة متبادلة. يتطلب ازدهار المجتمع المدني على الحرية التي يوفرها الحكم الديمقراطي، وفي المقابل، تصبح الديمقراطية أكثر قوة من خلال المشاركة النشطة للمواطنين التي يسرها المجتمع المدني، لاسيما بعد إنتشار آليات الديمقراطية التداولية في بعض المجتمعات.

المطلب الثالث

دور المجتمع المدني العالمي في قضايا الحكم الرشيد

يُعرف (روبرت كوهين وجوزيف ناي) (الحكم، Governance) بأنه "الإجراءات والمؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التي تقود وتكبح الانشطة الجماعية لجماعة ما"، ويضيفان بأن الحكومة جزء فرعي يتصرف بسلطة يضع الإلتزامات رسمية، ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداء الحكم وحيثاً بدون سلطة حكومية. (روبرت كوهين وجوزيف ناي الابن، 2002، ص 32).

ويُعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (الحكم الرشيد، Good Governance) بأنه "ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالإلتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة" (أنور محمد فرج محمود، 2017، ص 77) وتحدد الأمم المتحدة عناصر الحكم الرشيد في ثمانية عناصر أساسية، وهي: (المشاركة، الشفافية، العدالة، سيادة القانون، الإجماع الموجه، المساءلة، القدرة على الإستجابة، والكفاءة والفاعلية (United Nations: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, What is Good Governance?, 2009)

الإستنتاجات

في ختام هذا البحث يمكن أن نسجل أهم الإستنتاجات، كالآتي:

1. نشأ مفهوم المجتمع المدني العالمي من معانات المجتمعات العالمية وسيطرة نظام الدول (الدولة) على مقدراته، وفشله في تقديم حلول مقنعة للشعوب والمجتمع العالمي. ولكن توسع مفهوم المجتمع المدني وانتشر مع التطورات التي رافقت العولمة وتقنيات التواصل الاجتماعي العالمي الجديد، وأضحى يشكل أحد الفواعل العالمية من غير الدول والمنظمات الدولية.
2. اتخذ المفهوم أبعاداً وأطراً متعددة عكست توجهات واتجاهات نظرية عدة مثلت مختلف الاتجاهات الفكرية، الأمر الذي زاد من تعقيد المفهوم؛ بيد أنه ظل محصوراً بمجموعة من المؤسسات والهيئات خارج نطاق الدولة وسيادتها، في محاولة لصياغة قيم عالمية تساهم في تعزيز حرية ورفاهية الإنسان.
3. إن منظمات المجتمع المدني أضحيت إحدى المدخلات الرئيسة للوصول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، من خلال استغلال التطورات التي شهدتها العالم في الدعوة للحكم الرشيد وقضية حقوق الإنسان؛ لاسمها مع دخول العالم إلى الثقافة الرقمية التي يسرت للمجتمع المدني العالمي فرصة التواصل مع المجتمع المدني المحلي من جهة والكثير من الأفراد والمؤسسات.
4. يمارس المجتمع المدني العالمي دورين رئيسين في علاقته مع قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد، البو الأول يتعلق بقيامه بدعم تلك القضايا بصورة مباشرة من خلال العمل المباشر في البيئات المحلية، والدور الثاني يمارسه عن طريق تأسيس ودعم المنظمات المحلية بصورة غير مباشرة.
5. دعمت مؤسسات المجتمع المدني العالمي تأسيس المنظمات غير الحكومية المحلية الناشطة في مجال عملية التحول الديمقراطي، وبشكل خاص التي تعمل في مجال التوعية والمشاركة في الانتخابات والرقابة عليها.
6. ترتبط مؤسسات المجتمع المدني العالمي بعلاقة طردية مع عملية التحول الديمقراطي، فكلمها كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية ومؤثرة ظهرت ذلك في دفع عجلة التحول الديمقراطي في الدول التي تنشط فيها تلك المؤسسات، وبالعكس كلما كانت ضعيفة، كلما كانت عملية التحول الديمقراطي أبطأ، وكان الضغط على النظام السياسي ضعيفاً وغير مؤثر.
7. تلعب منظمات المجتمع المدني العالمي أدواراً مؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، من أبرزها: الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر التسامح والتعددية السياسية، وفضح الفساد وسوء استخدام السلطة في مؤسسات الدولة، والقيام بدور رقابي على الانتخابات.
8. شكلت بعض السياسات الحكومية معرقلاً لعمل منظمات المجتمع المدني العالمي من خلال السياسات والاجراءات التي تتبعها في التعامل مع هذه المنظمات؛ لاسمها تلك المنظمات العاملة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية الحكم الرشيد.
9. تمارس مؤسسات المجتمع المدني العالمي دورها في الحكم الرشيد على المستوى المحلي من خلال: تشكيل المواقف العامة والهويات، وتغيير جدول أعمال السياسة، تزويد المواطنين بقنوات للتأثير في صنع القرار، السعي لجعل الحكومات خاضعة للمساءلة.
10. مازال هناك الكثير من الإنتقادات لأداء منظمات المجتمع المدني العالمي في قضية الحكم الرشيد، لاسمها في ثلاث قضايا أساسية وهي: الطبيعة الأحادية في العمل، وغلبة الطابع الأوربي الغربي على تقويماتها للكثير من الحكومات، فضلاً عن النغاضي عن بعض الحكومات وتقديم المشورة والمساعدات الإستشارية لبعض الحكومات غير الديمقراطية.

تهدف إلى حمل جميع البلدان على تصديق إتفاقية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك لمحكمة المتهمين بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ وهو الأمر الذي يهدد مستقبل الكثير من الرؤساء والزعماء الذين يتمسكون بالحكم ويستبدون في ممارسة سلطاتهم (منظمة هيومن رايتس ووتش).

وفي الإشارة إلى تجربة الحكم الرشيد، تأتي التجربة الاندونيسية، التي جعلت من الحكومة ليست سوى واحدة من الجهات الفاعلة في الحكم، بل هناك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى خارج الفرع التنفيذي للحكومة، بما في ذلك الفروع التشريعية والقضائية التي تمارس دوراً مهماً في عمليات صنع القرار. حتى بالمعنى الأوسع، يمكن تسمية "الجهات الفاعلة غير الحكومية" الأخرى التي تمارس أيضاً دوراً في صنع القرار أو في التأثير على عمليات صنع القرار، "الجهات الفاعلة" في الحكم، هم منظمات وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والأحزاب السياسية والجيش والزعماء الدينيين والمفكرين العامين وغيرهم (Helen James, 2007, P. 292).

على الرغم من الأهمية والدور الفعال للمجتمع المدني العالمي في تحقيق آليات الحكم الرشيد، إلا أنه تعرض للعديد من الإنتقادات، لعل من أبرزها إن هذ المؤسسات لا يخلو عملها من تحديات موضوعية وذاتية؛ سواء في علاقة ذلك بالضيقات السياسية والقانونية التي تطال نشاطها دولياً؛ أو بانحراف هذه الهيئات نفسها عن مبادئها واستقلاليتها وحيادها المفترض نتيجة للتمويلات المشبوهة والمشرودة التي تتلقاها أحياناً أو بالتموقع إلى جانب دول بعينها؛ أو الدخول في صراعات سياسية؛ أو عبر الترويج لأفكار عديمة أو متطرفة. (إدريس لكريني).

ويمكن تلخيص بعض الإنتقادات إلى المجتمع المدني العالمي، كما يشير إليه (أميتاف بانيرجي، Amitav Banerjee) في ثلاث نقاط أساسية: (أميتاف بانيرجي)

1. إن منظمات المجتمع المدني العالمي ذات نظرة أحادية لتفسير الحكم الرشيد، فمثلاً: تسعى (منظمة الشفافية الدولية) إلى قياس انتشار الفساد، وتعمل (منظمة هيومن رايتس ووتش) على تقييم احترام حقوق الإنسان، هذه النظرة الأحادية تعطي رسالة سلبية في موضوع الحكم الرشيد؛ لأنه لا يقتصر على جانب واحد فقط، وإنما يشمل كل قطاعات الحياة المختلفة.
 2. برزت أصوات على مستوى واسع وعلى المستوى الرسمي في بعض الدول تنهم هذه المنظمات بانحيازها للعالم الغربي؛ الأمر الذي دفع حكومات كثيرة إلى التعامل مع منظمات مثل (منظمة العفو الدولية) و(هيومن رايتس ووتش) كمجموعات ضغط مرتبطة بالحكومات الغربية.
 3. ساهمت بعض المنظمات المشككة من قادة سابقين في تعزيز سلطة بعض القادة خارج سياقات وآليات الحكم الرشيد، فبعض القادة، مثل (جيمي كارتر، وويل كلينتون، وتوني بليز) أسسوا منظمات لتقديم المشورة في مجال السياسات إلى القادة أثناء توليهم الحكم.
- ومن خلال ما تقدم، أضحى هناك إرتباط وثيق بين مؤسسات المجتمع المدني والحكم الرشيد، لاسمها منذ تسعينيات القرن العشرين، وازدياد الإهتمام الدولي بمنظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً بمشاريع التنمية، فضلاً عما شهدته منظمات المجتمع المدني منذ بداية القرن الحالي بكل تنوعها من مقبولة لدى الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية المتاحة، وأصبحت شريكاً أساسياً في عملية التنمية الشاملة، مستفيدة بذلك من أهم عناصر الحكم الرشيد، مثل (المشاركة، المساءلة، والشفافية). (ناجي عبد النور، 2008، ص 113).

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- تورين، آلان. (2000). ما الديمقراطية: دراسة فلسفية. ترجمة: كاسوحة، عبود. منشورات وزارة الثقافة.
- قنديل، أماني. (2002) الموسوعة العربية للمجتمع المدني. مكتبة الأسرة.
- كوهين، روبرت. وناي، جوزيف. (2002). الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: الطرح، محمد شريف. مكتبة عبيكان.
- ناش، كايت. (2017). علم الإجتاع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة: الدوسري، ذيب بن محمد. دار جامعة الملك سعود للنشر.
- ليفجي، كلاوس. (2011). العولمة ومناهضوها، ترجمة: زاهر، ضياء الدين. المركز القومي للترجمة.
- لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (1995)، جبران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، سلسلة عالم المعرفة (201)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- معزب، عادل جارالله. (2020). الحكم الرشيد والتنمية البشرية. المركز الديمقراطي العربي.
- رشيد، عبد الوهاب حميد. (2003). التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. دار المدى للثقافة والنشر.
- سليمان، عصام. (1989). مدخل إلى علم السياسة. دار النضال.

ثانياً: البحوث والدراسات:

- فرج، أنور محمد. (2012). المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية. AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies, (37), 70-92.
- Faraj, A. (2017). دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد. مجلة جامعة التنمية البشرية، 3 (1)، 70-92.
- <https://doi.org/10.21928/juhd.v3n1y2017.pp70-92>
- عمارة، رشيد. (2010) الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي. مجلة جامعة السلطانية / B، (30).
- زيادة، رضوان. (2006). الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. (334).
- سنوسي، محمد. (2018). الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية الجزائر: مدخل نظري. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (15).
- مكتب مطبوعات الإتحاد الأوربي (2016). دليل الإتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات، الاصدار الثالث.
- عبد النور، ناجي. (2008) دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الاحزاب. مجلة الفكر. 3 (1).

ثالثاً: المواقع الأترنيت:

- لكريني، إدريس. (2016). المجتمع المدني العالمي وتحديات اليوم. متوفر على الرابط: المجتمع المدني العالمي وتحديات اليوم | رأي ودراسات | إدريس لكريني (alkhaleej.ae)
- بانيرجي، أميتاف. دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، متوفر على الرابط: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20240>

محمد، بهاء الدين. (2011). دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي. (حوار المثمن). متوفر على الرابط: (3425)

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

خشيب، جلال. وشنان، آمال. (2016). الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والتأثر. مركز إدراك للدراسات والنشر. متوفر على الرابط: الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر - idrak إدراك (idraksy.net)

الزبدان، رباح حسن. (2011). مفهوم المجتمع المدني العالمي، (الحوار المثمن)، (3327). متوفر على الرابط:

<https://www.ahewar.org/debate/show.art.asp?aid=253>

668

منظمة هيومن رايتس ووتش، متوفر على الرابط:

عن منظمة هيومن رايتس ووتش - Human Rights Watch - مراقبة حقوق الإنسان (hrw.org)

رابعاً: الكتب الإنجليزية:

- Hosto-Marti, B. J. (2016). The impact of globalization on global civil society expansion. University of Missouri-Saint Louis.
- Flint C. and Taylor, P. J. (2018). Political Geography: world-economy, nation-state, and locality, Routledge.
- Held, D. (Ed.). (2004). A globalizing world: culture, economics, politics. Routledge.
- Lewis, D. (2001). The management of non-governmental development organizations: An introduction. Routledge.
- James, H. (Ed.). (2007). Civil society, religion and global governance: Paradigms of power and persuasion. Routledge.
- Walker, J. W. S. G., & Thompson, A. S. (Eds.). (2008). Critical mass: the emergence of global civil society. Wilfrid Laurier University Press.
- Keane, J. (2003). Global civil society. Cambridge University Press.
- Laura, M. (1998). Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America. MacMillan Press.
- Kaldor, M., Moore, H. L., & Selchow, S. (2012). Global civil society 2012 Ten Years of Critical Reflection. Palgrave Macmillan.
- Rotberg, R. I. (Ed.). (2009). Corruption, global security, and world order. Brookings Institution Press.

خامساً: الدوريات الإنجليزية:

- Kaldor, M. (2003). The idea of global civil society. International affairs, 79(3), 583-593.
- United Nations (2009). Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, What is Good Governance? at: <http://www.unescap.org/resources/what-good-governance>